

الانتخابات التكميلية

الدوائر: 2 3 4

للتواصل:

email: maglesalomma@alanba.com.kw

Fax: 222 72 830 – 222 72 857

استعرض إجراءات كفيلة ببناء اقتصاد قوي يتيح واقعا أرقى ومستقبلا أفضل النصار: يجب النأي باقتصاد الكويت عن التكسب السياسي للحفاظ على مقدرات الشعب

الإعلام المسؤول بمهنية، وتنشيط البعد الأخلاقي في محاربة الفساد في قطاعات العمل الحكومي والخاص والأهلي، وإتاحة الفرصة من خلال برامج توعوية لتنمية دور الجماهيري في مكافحة الفساد، وغيرها من الأدوات الفعالة في مكافحة الفساد، مشيرًا إلى تضمن برنامج الانتخابي للعديد من هذه الوسائل والأدوات التي من شأنها الدفع قدما نحو اقتصاد وطني كويتي قوي يعمل على تحقيق الرغبة السامية لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله وعاه، بأن تكون الكويت مركزا ماليا وتجاريا.

وتابع النصار بأن بناء اقتصاد كويتي قوي أمر ممكن خاصة أن الاقتصاد الكويتي هو أحد أهم الاقتصادات في المنطقة الإقليمية بالشرق الأوسط، اعتمادا على أن دولة الكويت هي أحد أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم، كما يتمتع بالعديد من المقومات والعوامل البارزة التي من شأنها أن تعمل على تشكيل وصناعة اقتصاد مهم ومؤثر وجاذب إقليميا وعالميا، ومن ثم فإن من غير المقبول هذا الوضع من التراجع الذي نلاحظه في ما نراه باعينا وبلقي على مسامعنا من نهضة اقتصادية لدول مجاورة تقدمت بخطوات ملحوظة بعد أن كانت الكويت في المقدمة .

المواطنین بتناقض الزيادة في الأسعار والوقوع في المشاكل والأعباء الحياتية، وأفاد النصار بأن من الأولي النظر في قضايا تكون عوائدها إيجابية على الاقتصاد الكويتي وحياة المواطنين، وغيرها، دون النظر بالإجراءات اللازمة لمكافحة مشكلة الفساد في القطاع الحكومي والخاص، وإعادة النظر في الرواتب وخاصة العاملين في القطاع الحكومي لتحقيق العدالة للجميع، وتفعيل نتائج ومؤشرات التقارير الاقتصادية العلمية، وزيادة الانفاق الاستثماري، وتفعيل القوانين الكفيلة بالقضاء على الاحتكار، وبحث سبل تخفيض الأسعار، وتشجيع حرية المنافسة، والعمل على إصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي، وضبط وتقييد المساعدات الخارجية، وتعزيز دور القضاء واستقلاله والدفع نحو تحريرهم من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه، وكذلك تفعيل الأدوار المنوطة بأجهزة الرقابة والمحاسبة، وتفعيل الأدوات الدستورية ومنها حق الاستجواب وتقديس الدور الرقابي الذي يقوم به مجلس الأمة بجانب دوره التشريعي، وكذلك إتاحة الفرصة كاملة لممارسة حرية



عبدالرحمن النصار

الاقتصاد الكويتي هو

أحد أهم الاقتصادات

في المنطقة

الإقليمية بالشرق

الأوسط

أوضح مرشح الدائرة الثانية في الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة، عبدالرحمن النصار، أن دغدغة مشاعر الشعب الكويتي بالحديث عن الزيادة في الرواتب والعلاوات والبدلات، وغيرها، دون النظر إلى موافقة ذلك مع بناء اقتصاد كويتي قوي والحفاظ على مقدرات الكويت ومستقبل الأجيال لهو من الخطورة بكان، فمع تطلعنا إلى تحقيق تلك الزيادة فإنه لا بد أن يكون ذلك الأمر مروسا ضمن تقارير اقتصادية موضوعية لجهات استشارية علمية، بما ينتج عدم الأضرار باقتصاد الدولة بأي حال من الأحوال.

وأكد النصار أن النظر إلى المصلحة العليا للبلاد والحفاظ على مقدرات الشعب الكويتي هو المعيار، ومن ثم يجب النأي باقتصاد الكويت وضروراته عن تصاريح التكسب السياسي، وهذا على المستوى الشخصي، وعلى المستوى الحكومي والنيابي فإنه يجب عدم وضع المواقف والمواقف والمصالح السياسية شروطا وأمانا على حساب الاقتصاد ولا على حساب الأجيال المقبلة، إن يكون ثمن ذلك باهنا في الوقت الحالي والمستقبلي لدرجة أن الدولة قد تتعرض إلى حالة من العجز الاقتصادي باستنزاف ملايين الدنانير تجعلها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، ومن ثم يكون الردود عكسيا على

أكد أنه يعول على وعي أبناء الدائرة الثانية في اختيار الأنسب الخلفان: نشهد مرحلة حساسة تستوجب وضع مصلحة الوطن في المقدمة

في اعتبارنا الحاجة الماسة لتفعيل مواد الدستور المغيبة كتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة والمساواة وتقدير المزيد من الحقوق الأخرى، عربيا عن أمه في أن يسهم بالتعاون مع زملائه حال وصوله إلى المجلس في حل الكثير من المشاكل والقضايا التي تواجه المواطنين، متمنيا المضي بعناصر فاعلة واعية تضع مصلحة المواطن نصب الأعين يعينون المجلس على العمل والأداء.

وأضاف: إن الناخب الآن يعي جيدا مقتضيات المرحلة القادمة وأنها تتطلب أن يوجه اختياره في الطريق الصحيح، مطالبا بضرورة أن يميز الناخب بين أصحاب التصريحات وأن يري مدى انسجام مواقفهم مع تصريحاتهم، وهل صبت في اتجاه مصلحة البلد أم لا؟

التركيز في ضرورة بناء الدولة وتحقيق الإصلاح المطلوب من خلال مجلس الأمة، مؤكدا أنه ملتزم بالدفاع عن المواطنين وأنه سيسعى جاهدا لتحقيق المزيد من المكتسبات الدستورية للمواطنين والحفاظ على مبادئ الوحدة الوطنية وضرورة تفعيلها، متمنيا أن تسفر هذه الانتخابات عن المضي بعناصر فاعلة واعية تضع مصلحة المواطن في المقدمة دون النظر لتوجهات تيارات سياسية أو حركات حزبية لأننا نشهد تحقيق مصلحة الكويت فهي الأهم، مشددا على ضرورة أن يعي جميع المرشحين أن الهدف الإصلاح والعمل والأداء الجيد بعدما شهدنا أزمات متتالية زادتنا تأخرا في مختلف المجالات.



د. عبدالواحد الخلفان

أكد مرشح الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة د.عبدالواحد الخلفان أن الوحدة الوطنية ركيزة أساسية لهذا الوطن وأساس نموه وتقدمه وقدمه ودليل قاطع على تلاحم أبناء الكويت بعضهم مع البعض دون النظر لمذهب أو طائفة ولعل هذا ما يميز الدائرة الثانية التي تجلت فيها كل مبادئ الوحدة الوطنية بين ناخبها، مشيرًا إلى أننا نعول على وعي أبناء الدائرة في اختيار من يستحق تمثيلهم ويعبر عن تطلعاتهم لاسيما أن هناك الكثير من الملفات لاتزال بحاجة لحلول جادة وممكنة.

وأشار د.الخلفان في تصريح صحافي إلى أن المرحلة التي نشهدها حساسة وعلينا جميعا

أكد أن الانتخابات التكميلية لا تقل أهمية عن العادية ناصر المري: النائب يمثل جميع الأمة ودوره لا يقتصر على دائرة بعينها

كافة دون تفريق أو تمييز، ومشددا في الوقت نفسه على أن الناخب الكويتي يعرف جيدا تقديم مصلحة الوطن والانتماء الوطني على ما عداها من مصالح وانتمايات أخرى.

واستعرض المري بعض القضايا التي تبناها خلال فترة عضويته البرلمانية كقضايا الإسكان والتعليم والصحة وقوانين الشركات ومعالجة القروض الاستهلاكية وغيرها من التشريعات، مشيرًا إلى مساهمته في اقتراح وإقرار مجموعة من القوانين ومنها: قانون الوحدة الوطنية، قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، قانون الشركات التجارية، قانون مشاركة القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية، قانون التأمين ضد البطالة، قانون صندوق دعم الأسرة، قانون الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقانون منح العلاوة الاجتماعية وعلووة الأولاد للموظفة الكويتية.

وأضاف أن الكويت ما زالت تعاني الكثير من المشكلات والتي سنعمل على استكمال وضع الحلول المناسبة والعملية لها



ناصر المري

شدد مرشح الدائرة الثالثة عضو مجلس أمة ديسمبر 2012 ناصر عبدالمحسن المري على أن النائب هو ممثل للأمة جمعاء ولا يقتصر دوره على دائرة بعينها، مبينا أن الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة لا تقل أهمية عن الانتخابات العادية أبدا باعتبار أن المواطنين سيختارون ممثلهم في البرلمان ليكونوا أصواتهم ويكملوا مسيرة العمل والبناء والتنمية، معتبرا أن الكويت ستعيش في 26 يونيو المقبل الموعد المقرر للانتخابات عرسا ديموقراطيا جديدا حقيقيا.

ووضع المري ثلاثة عناوين لخوضه انتخابات مجلس الأمة التكميلية لخصها أولا بالوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية ثانيا، والعدالة الاجتماعية ثالثا مشددا على أن العمل وتكافؤ الفرص هما صمام أمان الوحدة الوطنية، مؤكدا على أهمية تعزيز مبدأ دولة المؤسسات والفضل التام بين السلطات، قائلا أن الكويت جميلة وسنعمل على أن تكون أجمل.

وقال المري في تصريح صحافي أنه تشرف بأصوات ناخبه من حملوه الأمانة في مجلس ديسمبر 2012، معاهدا على أنه سيعمل لخدمة الكويت والمواطنين

يلتقي ناخبي الدائرة الثانية مساء اليوم في صالة جمعية الصليبيات محمد عويد: أن الأوان للاهتمام بتطوير التعليم

بدءا من الأساسي حتى الجامعي، مشيرًا إلى أنه لا يوجد حل لهذه القضية دون إجراء تغيير جوهري لمجمل السياسة التعليمية ومفهوم التعليم. وأكد المطيري أن الاهتمام بالتعليم وتطويره بما يتناسب مع مجريات العصر الحديث سبوي لا محالة إلى تقدم بلادنا وإزدهارها.

المناسبة التي تتحمل عبء المسؤولية في مرحلة المقبلة، وقال المطيري إنه أن الأوان لتخصيص لجان علمية وعملية لتواكب الأحداث والتطورات الحاصلة وتقوم بإعداد الدراسات اللازمة والأبحاث من أرض الواقع ويتم تحليلها ودراستها من قبل مختصين محليين وأجانب بهدف إزالة ما علق بمناهجنا ومسائل تعليمنا من شوائب أدت إلى التدهور التعليمي التربوي.



محمد عويد

طالب مرشح الدائرة الثانية محمد عويد المطيري القائلين على التعليم في الكويت بضرورة وضع الخطط الاستراتيجية المناسبة والتي تتوافق ومعطيات العصر من أجل تخريج كُـوادر مؤهلة تتلاءم واحتياجات سوق العمل المحلية وتلبي احتياجات مؤسسات الدولة لدفع مسيرة البناء والتنمية في الوطن، مشيرًا إلى أن الأعداد الهائلة من الطلبة في الدول العربية إزادات بصورة لافتة للنظر وتدعو للقلق وهذا ناجم عن هبوط مستوى مخرجات التعليم وعدم توافر الكفاءات

العيمري: المشكلة المرورية تتطلب جهودا من نوع خاص

خارج الدائرة التي هي عليها حاليا والنظر في تجارب تلك الدول في معالجتها، حيث إنها وصلت معها إلى درجة لا تطاق، ونصيب الجميع بالتعامل والسوء جراء عدم إيجاد الحكومة حلول لهذه المشكلة التي تكاد تصبح أزمة، ووعد بأن تكون معالجة المشكلة المرورية ضمن أهم الأولويات التي يتضمنها البرنامج الانتخابي للمرشح د.عيسى العيمري مرشح الدائرة الثالثة ولا مانع من أن يكون لإيجاد حلول للمشكلة المرورية ملف خاص متعلق بها يدرج بصفة دائمة على جدول أعمال مجلس الأمة أو بشكل دوري على الأقل.

ويجب أن تكون الحلول جذرية، وليس تدريجية، إن مشكلة بهذا الحجم يعايشها المواطن بشكل يومي تشكل هاجسا ومؤرقا لمستخدمي الطريق، ويجب استمرار مطالبة نواب مجلس الأمة لوضع الحلول من قبل الحكومة ووزارة الداخلية، كما تطرق في السياق نفسه إلى تجارب الكثير من الدول كانت تواجه مشكلا مرورية متمثلة في الفوضى التي تعترضها، والإزدحامات التي تواجه مستخدمي الطريق، وتغلبت تلك الدول على مشكلة المرور لديها، وهنا أشار مرشح الدائرة الثالثة د.عيسى العيمري إلى ضرورة الخروج بالمشكلة المرورية إلى



د.عيسى العيمري

صرح مرشح الدائرة الثالثة د.عيسى محمد العيمري، بأن خوضه لانتخابات مجلس الأمة التكميلية جاء من قناعة شخصية لما يشهده من ظواهر وقضايا سلبية تحدث في المشهد اليومي والمعيشي وبشكل مستمر، ولرغبته في تقديم شيء ما لهذا الوطن، كما أضاف في هذا الصدد بوجود معالجة الكثير من تلك القضايا والتي في البعض منها يمكن إيجاد الحلول المناسبة إذا توافرت النية والعزم لذلك، فمشكلة المرور على سبيل المثال تتطلب جهودا من نوع خاص ودراسات واستقصاءات وعدم الركون إلى الحلول الترفيقية التي تمارسها الوزارة حاليا.

الكوچ: منح ذوي الاحتياجات الخاصة أولوية في الترشح للعمل في الجهات الحكومية

بشريحة المعاقين يرتقي بالمجتمع بصفة عامة، داعيا الأجهزة التنفيذية إلى ضرورة الإسراع في أنصاف المعاقين وتحسين ظروفهم المعيشية وتطبيق القانون، مثل منحة زواج تعادل مسا يتقاضاه أقرانهم من غير ذوي الإعاقة حتى لو كان الشخص المعاق متزوجا من امرأة غير كويتية بموجب عقد زواج رسمي موثق بالكويت وضرورة الالتفات إلى أصحاب الإعاقات البسيطة، وما تراه انتقاصا من حق المعاق بدلا من أن نضيف له، فضلا عن أهمية تطبيق قانون الرعاية السكنية الخاص بالمعاقين، فمن المقرض منحهم عشرة آلاف دينار علاوة على قيمة القرض الإسكاني المخصص لأقرانهم من غير ذوي الإعاقات.

وعدا الكوچ إلى منح المعاقين أولوية في الترشح للعمل في الجهات الحكومية وفق ما نصت عليه المادة



عثمان الكوچ

حذر مرشح الدائرة الثالثة عثمان الكوچ من التهاون في حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، مطالبا الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بانصاف أبناء هذه الفئة وعدم التعامل معهم بتعسف واضح رغم إيهام الناس بأن هناك تعاملًا إنسانيا مع المعاقين، متمنيا من الهيئة تنفيذ الأحكام الصادرة من وزارة العدل لصالح المعاقين وإنشاء المبنى الذي أعلن عن إنشائه منذ أربع سنوات ولم نره.

وقال الكوچ في تصريح صحافي إن هناك قصورا في التعامل مع هذه الفئة وعلينا جميعا أن نضع أبناء ذوي الاحتياجات الخاصة لأنهم أولى بالدعم من سواهم، مشيرًا إلى أن قضيتهم إنسانيا على المقام الأول، وتحتاج للتكاتف والتعاون للتخفيف عن هذه الفئة الغالية على قلوبنا ودمجهم في المجتمع.



خالد العنزي

العنزي: مشاركة المرأة الكويتية في الانتخابات ضرورة

عبر اللجان البرلمانية والأخذ بالحسبان الاهتمام أيضا بقضايا الأسرة التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه، وشدد على ضرورة إقرار حق السكن للمرأة مثل الرجل، فالقوانين الموجودة حاليا غير منصفة لها ولا حتى قادرة على تلبية احتياجات المرأة المطلقة ولا حتى الأرملة، وهؤلاء بانثنا وأخواتنا.

أكد مرشح الدائرة الثانية خالد زين العنزي على أهمية مشاركة المرأة في صنع القرار عبر مشاركتها في عملية الاقتراع لانتخابات مجلس الأمة للمرأة مثل الرجل، والثقة والقادر على الإنجاز من خلال منح صوتها لمن تستحق، وأشار إلى أن المرأة الكويتية لا تشكل نصف المجتمع كما يقال فحسب بل هي المجتمع كله، فهي الأم وتعمل والأخت، وهي التي ستنهض بالكويت وصالحه. وأضاف أن قانون القرض الإسكاني للمرأة لم يفعل بالشكل الصحيح، كما أن معظم قضايا المرأة لا تنال اهتماما كافيا من قبل الحكومة بالشكل المطلوب، مشيرًا لضرورة أن تحظى قضاياها باهتمام المجلس

وذكر الكوچ أن الارتقاء